

وجهة نظر حول مشروع
السوق العربية-الإسلامية المشتركة

م. سعيد أوكيل *

Abstract:

**FUNDAMENTAL FACTORS
FOR THE EVENTUAL ARAB OR ISLAMIC COMMON
MARKET SUCCESS**

It is widely known in popular saying that one hand cannot applaud nor could assembled parts be broken. On practical grounds, this saying has a great meaning in that an Arab or Islamic common market cannot but useful for those countries and their people.

Factors allowing the building of such a market are various. Some could play different roles depending on prevailing contexts and environments. Yet the most important and thus basic are innovative capabilities and working infrastructures.

The author of this paper believes that the matter is not all that impossible.

* أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر

ملخص:

إن "اليد الواحدة لا يمكن لها أن تصفق" و "الأعواد المتماسكة لا تنكسر كما لو كانت متشتتة". هذه مقولات ثقافية شعبية عربية لها مدلولها العميق و العملي في التعاون الاجتماعي و الاقتصادي سواء بين الأفراد أو الأمم. وعليه، فإن فكرة السوق العربية أو الإسلامية المشتركة المنشودة و المرتقبة على غرار السوق الأوروبية المشتركة مثلا، لا يمكن أن تكون إلا في صالح البلدان المعنية وشعوبها عندما تتعاضد أكتاف أبنائها، و يتكثف الارتباط بينها.

فلماذا إذن تأخر العالم العربي العريق حضاريا و الغني في موارده البشرية و الطبيعية و المالية في إقامة سوق مشتركة؟ و هل المسألة تكمن في الوقت فقط؟ في رأي صاحب هذه المقالة، فإنه رغم المجهودات المبذولة هنا و هناك، فإن وتيرة التغيير بطيئة جدا و تتعثر بسبب خلل جوهري يكمن في ديناميكية الاقتصاد الصناعي العربي.

في أدبيات الاقتصاد المعاصر نجد إسهامات كثيرة حول عوامل نجاح مثل هذه السوق و إن كان بعض تلك العوامل قد تلعب أدوارا أكبر في فضاءات معينة دون أخرى.

مقدمة:

إن الدارس للاتحاديات و التجمعات الحديثة و القائمة في العالم المتقدم يجدها تركز أكثر فأكثر و من منظور إستراتيجي على العوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة طبعاً إلى الدعمة الأساسية لقيامها و المتمثلة في وجود الإرادة السياسية الفعلية. و إذا كانت هناك عبر تنفيذ الاتحاديات و التجمعات في مناطق أخرى سواء في العالم الإسلامي أو الوطن العربي أو حتى في فضاءات أصغر مثل دول الاتحاد المغاربي أو بلدان الخليج العربي، فإن أولها هي ضرورة الاستعداد و الالتزام الجاد لتخطي الصعاب الميدانية وكذلك الحساسيات الذاتية. كل ذلك من أجل تعزيز القدرات و الهياكل في مختلف الميادين وخاصة الاقتصادية منها و التسويقية و علاقتها بالعلوم والتكنولوجيا.

سياسياً، يمكن أن تكون قاعدة الانطلاق هي الحاجة الماسة إلى التخفيف من قوة تهديدات الموردين و سيطرة التبعية إليهم، خاصة عندما ينتمون إلى حكومات تعلن عن نيتها و تحرص على فرض سيطرتها في مختلف المجالات، ناهيك عن عدائها المعلن عنه صراحة أو المخفي¹. اقتصادياً، يمكن أن يعتمد على أهمية الجوانب الثقافية المتعلقة بالمنتجات والمعلومات و النظم. و لعل ما يبرر الأمر فوق كل ذلك هو كون العالم الإسلامي والعربي كان و ما زال مهداً أصيلاً للإنتاج الفكري والعلمي و الحضاري، وهو يزرخ بطاقات فكرية و إبداعية في مختلف المجالات، إذ يمكنه أن يرفع من مستوى إسهاماته و اكتفائه الذاتي.

إن الفجوات التي سجلها العالم العربي عموماً، بالمقارنة مع العالم المتقدم في عهود كثيرة مضت، لا ترتبط بحجم الموارد المختلفة المتوفرة، و لا حتى في خصائصها و إنما أساساً في كيفية إدارتها، تسييرها وكذا العناية بها. لكن و حتى

¹ : و منه أتساع الحديث و النقاش حول إمكانية أو بالأحرى ضرورة المقاطعة الاقتصادية مع البلدان التي تباشر سياسات تتناقض والأعراف أو الاتفاقيات الدولية.

إذا اعتبرنا الموارد المالية مثلا، فهي فعلا متوفرة في كثير من البلدان العربية و الإسلامية غير أن تدفقها يجري خاصة إلى خارج المنطقة العربية² و الإسلامية. الموارد البشرية بدورها هي أيضا متوفرة بالعدد والنوعية ولكنها تجذبها غالبا مراكز البحث، و جامعات و حتى الشركات الصناعية من البلدان الأجنبية³. مع أنه يحدث أيضا أن تلك الطاقات تجد نفسها مدفوعة إلى الهجرة خارج أوطانها خاصة بسبب سوء معاملة العلماء و المفكرين و الجامعيين⁴. حيث أنه و بالمقارنة مع الطاقات الأخرى في قطاعات صناعية و حتى إدارية، فإن رواتب الأساتذة و الباحثين الجامعيين وظروف عملهم يرثى لها و هي في مستويات أقل كما هو الحال خاصة في بعض البلدان مثل الجزائر.

إن ما يستوجب التذكير به و الإلحاح عليه في هذا المقام هو أن هناك عوامل عديدة يمكن أن تبنى عليها سوق عربية أو إسلامية مشتركة فعلية و فعالة. بقي أن يتم تحضير الأرضية والمحيط الملائمين، بصورة يغلب فيها العقل و المنطق على العواطف و الأحاسيس. فعامل اللغة أو الدين مثلا و اللذان يتخذان عادة حجة أساسية في الخطابات و المناقشات قصد تعزيز أواصر الأخوة والتعاون، هما أكيدا مساعدان في عملية الاتصال و التفاهم و تبادل المنتجات والمعلومات، إلا أنهما لا يمكن الاعتماد عليهما لوحدهما دون غيرهما لإقامة المبادلات التجارية، الاقتصادية و غيرها بصورة صحيحة و دائمة.

بالنسبة لعامل اللغة مثلا، فإن الفكر و أدبيات الاقتصاد و التسيير المعاصرين يركزان ليس عليه في صورته الضيقة بل و على كل العناصر المكونة للثقافة بما فيها الذهنيات، التصرفات العادات و التقاليد التي يجب الإلمام

² :إن حالة الجزائر التي استقطبت في المدة الأخيرة أنظار حكومات بعض دول الخليج الغنية هي ظاهرة مشجعة و تكون مدعمة للسوق العربية إن شملت كل المجموعة العربية.

³ : يروج لهذه الكفاءات في مناسبات معينة.

⁴ : فقدان حرية التعبير و إخماد المبادرات و عمد الاستعانة بالمعايير.

بها لتوطيد العلاقات و إقامة المبادلات. فضلا عن توفر قدرات تكنولوجية مرتبطة بكل من الإنتاج، الخدمات الهندسية، الاستثمار والإبداع الصناعي على الخصوص. كل ذلك في إطار إستراتيجية أكثر موضوعية مع تدعيمها بإقامة تنظيم وتنسيق محكمين و الترشيد بليوننة هيكلية ملائمة. إن الديناميكية المرجوة للاقتصاد الصناعي العربي تتطور بتحرير الطاقات و تحفيز المقاولين خاصة في مجال الإنتاج و الإبداع.

1- معطيات اقتصادية عامة تخص المنطقة العربية بالتحديد:

إذا ركزنا على المنطقة العربية بالتحديد، فإنه جدير بالملاحظة هنا إلى أن ظاهرة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة تنسم عموما بالبطيء مع غياب الإستراتيجية و نفشي الارتجال حيث أن مؤشراتنا تختلف من منطقة إلى أخرى ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى. يمكن القول أن هذه الظاهرة ترتبط أساسا بالسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات وبالتالي بدرجة ترشيد استعمالها للموارد المختلفة. و هكذا، فإن الأمر أصبح حقيقة واقعية تتجلى في وجود أثرياء أو أغنياء كثيرون إلى جانب فقراء و معوزين كثيرين من جهة، وكذلك هياكل قاعدية و صناعية وخدمية ناقصة من حيث الفعالية و الأداء. كما يوجد تأخر ملاحظ في مناطق جغرافية مختلفة ضمن هذه البلدان نفسها. إلى جانب ذلك كله، فإن طابع الاستهلاك يغلب كثيرا على طابع الإنتاج والإبداع خاصة في القطاع الصناعي و المعرفي⁵.

إن الإحصائيات العامة المتوفرة تبين أن حجم السوق العربية واسع بحجم عدد السكان الإجمالي الذي بلغ 288 مليون نسمة عام 2000 ليزداد بمعدل قدره 2.74% سنويا. تركيبة هذه السوق هي طبعا غير متجانسة بحيث أن هناك

⁵ : الإشارة هنا إلى المعرفة العلمية و التكنولوجية و ليس إلى المنشورات الأدبية و الشعرية.

مجموعات متعددة ومختلفة من المستهلكين، وقد تتصف بعضها بنفس خصائص المستهلكين في البلدان الغربية. فهذه الحقيقة في حد ذاتها تشكل عاملا من عوامل المؤازرة و التعاون بين مختلف البلدان العربية، في مرحلة أولى على مستوى جهوي كالبلدان المغاربية أو بلدان الخليج، و في مرحلة ثانية على مستوى كامل البلدان العربية. بحيث أن كل المواد والسلع و المنتجات قابلة للتسويق و حتى التبادل ضمن تلك المجموعة.

و بالنسبة لبلدان الاتحاد المغاربي بصفة خاصة، فإن أكثر من 60 % من إنتاجها مثلا موجه إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لوحدها وأن أكثر من 70 % من الواردات بما فيها السلع الاستهلاكية والاستثمارية آتية من هذه المجموعة. و من بين السلع توجد تلك التي يحتاجها المستهلك في المنطقة العربية. سواء كانت تلك السلع استهلاكية أو استثمارية، فهي بجودتها ومعياريها تكون قابلة، بدون شك، للتسويق في السوق العربية الواسعة. و بالنسبة للمجموعة العربية كاملة، فإن صادراتها إلى نفس الاتحاد الأوروبي تمثل 25% في السنوات 1996 و 1997 وأما فيما يخص واردات البلدان العربية من هذا الاتحاد فقد بلغت بلغ 45 % لنفس الفترة⁶.

رغم أن الاقتصاديات العربية توصف بكونها أصلا فلاحية و زراعية، إلا أن صناعات مختلفة ومتنوعة تتواجد و ممكنة القيام في جميع الوطن العربي. ثم إن مجال هذه الصناعات ولسع جدا بحيث يمكن تكوين صورة معبرة كما في الجدول على الصفحة الموالية. و ما نستخلصه من هذه الصورة هو تعبيرها على شيئين أساسيين هما:

أولا: أن شمولية التصنيع في الوطن العربي ما زالت ضعيفة نسبيا، رغم أنه قائم ومزدهر بالنسبة لبعض الصناعات. و الجدول على الصفحة الموالية يبين أهم

⁶ : التقرير الاقتصادي العربي، 1997.

القدرات الصناعية العربية. و ما تجدر الملاحظة إليه هو الفقدان التام لبعض الصناعات مثل صناعة السيارات الخفيفة من إنتاج عربي محض، رغم اتساع سوق استهلاكها لهذه المنتجات.

ثانياً: أن فرص وإمكانيات التصدير من وإلى المنطقة العربية هي من الحجم والأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها و عدم الاستفادة منها و الاتجاه بصفة آلية إلى البحث عن الأسواق الأجنبية في مناطق أخرى من العالم. إن الباحث عن المنتجات العربية في الأسواق العربية يتأسف أشد الأسف عن القلة قليلة أو حتى انعدام تلك المنتجات ما عدا في بعض المجالات كالأغذية و الأقمشة و الكتب و بعض السلع التقليدية الأخرى.

بعض مجالات الصناعة و منتجاتها في العالم العربي-الإسلامي

مجال الصناعة:	منتجاتها	مدى تواجدها و تغطيتها
البتروك:	غازات/بنزين	في أكثر من 50 %
مشتقات البترول:	دهون و طلاء:	في 9 أقطار على الأقل
الطب و الصيدلة:	أجهزة و مواد	في 3 أقطار على الأقل
الإعلام الآلي:	معدات و برامج	في 10 أقطار على الأقل
السمعي-البصري:	تلفاز/مذياع	في 6 أقطار على الأقل
أجهزة كهر ومنزلية:	ثلاجات/سخانات	في أكثر من 7 أقطار
وسائل نقل:	شاحنات/درجات	في قطرين على الأقل
تجهيزات فلاحية:	جرارات/مضخات	في 4 أقطار على الأقل
بناء:	أدوات جد مختلفة	في أكثر من 3/2 أقطار

من إعدادنا على أساس تقارير مختلفة

وباعتبار المجهودات التنموية المبذولة من طرف الحكومات العربية و الإسلامية، فهي تقتصر بصفة واضحة على تلك الدول المصدرة للنفط. و لقد انعكست فعلا آثارها وتأثيراتها على المستهلك سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الاستثمارات في البيئة القاعدية و التي فكت العزلة على كثير من المجموعات والأفراد. أما بقية البلدان الأخرى من المجموعة، فهي تعتمد في ذلك على العملة الصعبة التي تدرها السياحة وفق الفترات أو الظروف، لتبقى نسبية.

2- نقاط الضعف الأساسية للاقتصاديات العربية-الإسلامية:

إن نقاط ضعف الاقتصاديات العربية و الإسلامية عديدة، بعضها يندرج في المجال التقني، بعضها في المجال الإداري و بعضها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي. فمن أجل تدارك تلك النقاط وتحقيق فكرة السوق العربية المشتركة، هناك إجراءات و قرارات حاسمة يستوجب أن تتخذ من طرف الحكومات العربية. و على العموم فمن الأهمية بمكان الإسراع في معالجة وحل المسائل التالية و ذلك باعتبارها إمكانيات فعلية للخروج من التخلف و التبعية:

2-1. على المستوى الداخلي للعالم العربي-الإسلامي:

على هذا المستوى، وحتى تكون فرص التعاون و التبادل فعلية و فاعلة في كامل الأقطار العربية و الإسلامية، فمن الضروري على كل بلد على حدة الاهتمام بالأمر التالي:

2-1-1: الهياكل القاعدية:

ما من شك بأن أي اقتصاد و خاصة المعاصر يرتكز أساسا على توفر وصحة الهياكل القاعدية. و الوطن العربي، كما أشرنا بالتحديد، يفتقر عموما إلى

الهيكل القاعدية الفعالة والمستحدثة. تواجدها دون فعاليتها يجعلها مضرة أكثر من مفيدة الاقتصاد و المواطنين. و يدخل ضمن هذه الهياكل ليس طبعا الطرق فقط ولكن أيضا المواصلات السلكية واللاسلكية. وبالنسبة لجملة الهياكل المختلفة، فإن عدم توحيدها و كذلك عدم صيانتها يجعلها لا تؤدي وظائفها بالفعالية التي يتطلبها ظروف عصر المنافسة و السرعة. ثم أن انتعاش اقتصاد السوق يفترض أن تكون إمكانيات الاتصال والمواصلات ليست فقط متواجدة و لكن أيضا معممة ومستحدثة أكثر فأكثر. أيعقل مثلا أن يدوم السفر بين بلدين عربيين مجاورين أكثر من بضع ساعات برا بسبب نقص الارتباط، العبور أو إجراءات جمركية بيروقراطية؟

2-1-2: الهيكلية الاقتصادية بما فيها الصناعية و الخدمية:

إن فكرة البناء الاقتصادي الصحيح لا يمكن أن تتحدد فقط بصورة منفردة على أساس عدد المصانع، كبر حجمها و حداثة معداتها أو تجهيزاتها. إن التنسيق بين مختلف القطاعات، الصناعات، الجهات و المستعملين ضروريان جدا، بحيث لا يمكن الحديث عن الهيكلية الاقتصادية دون التطرق إلى درجة متانة النسق بينها وكذلك صلابة النسيج الصناعي القائم فيها. ففي حالة إقامة صناعات لا تساعد في تمتين الارتباطات، التفاعلات و العلاقات على المستويين الأمامي و الخلفي، فإن الخلل لا بد و أن يبرز مؤديا إلى مشاكل هيكلية مستديمة.

و الصناعة الحديثة ليست تلك التي تقوم بإنتاج المواد و السلع التقليدية بل تلك التي تدع باستمرار حتى تلبي رغبات المستهلكين و ترضي حاجياتهم المختلفة. و حتى يكون الاقتصاد الوطني لكل بلد عربي على حدة في مستوى التفاعل مع الاقتصاديات الأخرى على أسس جيدة، فلا بد و أن تتطور صناعة الخدمات بمختلف أنواعها. ضمن هذه الخدمات يمكن الإشارة إلى كافة التسهيلات

و الوسائل أو الإجراءات التنظيمية التي تجعل سواء التعرف على المنتجات أو الحصول عليها أو استهلاكها ممكنا بكل راحة ممكنة.

و لا تفوت الفرصة هنا للإلحاح إلى أن الصلاح الإداري ضروري أيضا في كل بلد عربي والإسلامي، حيث أن التنظيمات القائمة و التصرفات الإدارية الموروثة أو المفتعلة عادت ليس فقط غير قادرة على الملائمة مع المعطيات الجديدة و لكنها تعيق التقدم من خلال عرقلة الشفافية و تغشي الرشوة.

2-1-3: السياسات الصناعية:

يدخل ضمن هذه السياسات كل التوجيهات و الإجراءات و القرارات المتخذة قصد تسهيل و تحفيز عملية التصنيع و كذا تطويرها. و بصفة عامة، هناك سياستان ضروريان لتفعيل النشاطات الإنتاجية الصناعية داخل كل قطر و فيما بين الأقطار العربية و الإسلامية؛ أولها تتعلق بالسياسة الضريبية و ثانيهما سياسة الإبداع التكنولوجي.

للسياسة الضريبية فعلا جور هام جدا، سواء بالنسبة لعملية الاستثمار أو الإبداع. فبقدر ما تكون الضرائب أقل بقدر ما تكون الفرص أكبر للعمليات. إن ما يعاب على السياسات العربية و الإسلامية في هذا الصدد هو عدم تمييزها للعمليات الاستثمارية عن العمليات الاقتصادية بصفة عامة ومنها خاصة العمليات التجارية المحضنة، سواء على مستوى السوق الداخلية والاستيراد القانوني و غير القانوني، أي التهريب عبر الحدود.

أما فيما يخص سياسة الإبداع، فإن نقائص جد هامة يمكن ملاحظتها في الميدان. فمن بين هذه النقائص بصفة عامة، هناك أولا قلة فعالية توجيه البحث و التطوير إلى الصناعة بحيث تنتج عنها مزايا تنافسية. هذا معناه أن الأبحاث تتجه، تقريبا بصفة مطلقة في نفس اتجاه الأبحاث العلمية و التكنولوجية العالمية.

فكأن الباحثين العرب و المسلمين يريدون منافسة غيرهم في المشاكل التي يضعونها كأولويات لهم. أضف إلى ذلك أن سياسات الإشهار و الترويج العربية تنقصها الدافعية سواء داخليا و على الخصوص في الأسواق الخارجية.

2-1-4: رفع مستوى تكوين متخذي القرارات و مسيري المؤسسات الاقتصادية:

إن اقتصاد السوق مرتبط جوهريا بوفرة إداريين أو مسيرين أكفاء يزاولون مسؤولياتهم ضمنا لحركية و ديناميكية نشاطات مؤسساتهم أو مراكزهم. فما عدا بعض المدراء الذين تكونوا فعلا و باسروا مهامهم بكثير من الحرية و الجدية والمسؤولية، فإن الكثير و الكثير من مؤطري المؤسسات الاقتصادية ليسوا رجال أعمال في شيء على الإطلاق. أليس غريبا لو لم تكن الظاهرة متفشية و عامة في الوطن العربي والإسلامي أن تعتني هيئة الأمم المتحدة في بعض سنوات قليلة ماضية بالمشكلة ومحاولة إيجاد الإطار الملائم لإعادة تكوين أو رسكلة الإطارات العليا و المدراء العامين منهم العرب و المسلمين؟

2-1-5: ضعف خطير في السياسات العلمية و التكنولوجية:

نظريا يفترض أن يكون هناك ارتباط وثيق بين السياسات التربوية أو التعليمية والسياسات العلمية و التكنولوجية. فإذا اعتبرنا التقارير و الأبحاث التي تنشرها الهيئات العلمية المتخصصة على مستوى الوطن العربي و الإسلامي، فإننا نجد أن هناك مجهودات معتبرة في ميدان البحث العلمي و التكنولوجي. غير أن أداء اقتصادياتها ضعيف في المتوسط، و هذا تفسره فكرة البحث من أجل البحث وليس من أجل التنمية.

2-2. على المستوى الخارجي ما بين البلدان العربية-الإسلامية:

إن الكتلة العربية-الإسلامية تضم عددا هاما من الدول باختلاف أنظمة الحكم فيها. فهناك الجمهوريات و هي الأكثرية و هناك المملكات و هناك الأنظمة الأخرى. إن اختلاف هذه التشكيلات ليس عائقا يحول دون إقامة جسور التآزر والاتحادات الاقتصادية على الأقل. هناك نقائص يستوجب معالجتها و التغلب عليها إذا توفرت الإرادة و الحزم و الموضوعية وروح المسؤولية على الأجيال.

2-2-1: ضعف التنسيق و الارتباط بين السياسات العربية-الإسلامية:

لعل توجه العرب و المسلمين، بصورة آلية و تلقائية، إلى الدول الغربية وغيرها قصد التبادل التجاري والاقتصادي جعل التنسيق فيما بينها ضعيفا. و طالما أن السوق العربية تحتاج إلى تكوين ذاتها بذاتها أولا، فإن عنصر التآزر أصبح ضروريا لا محالة. فالتنسيق و التآزر هما من العوامل التي تعزز القوة العربية اقتصاديا و سياسيا. ثم إن الفائدة المتبادلة و المزايا والتصالح التجاري يفرض على حكومات الدول العربية-الإسلامية أن تتغلب على الحواجز السيكلوجية تجاه الصفقات و المنتجات التي تصدها البلدان العربية-الإسلامية و مصانعها.

2-2-2: نقص كبير في مجال تفعيل المعلوماتية:

إن إقامة المعارض الدولية في البلدان العربية و الإسلامية يعطي صورة واضحة باستمرار على أن القوة التي تتميز بها الاقتصاديات الغربية هي قوة الإعلام و التعريف بمستجدياتها. في مثل هذه المعارض نجد أن الدول العربية والإسلامية هي أيضا تعمل على التعريف بمنتجاتها من خلال المستندات

الاشهارية، غير أنه خارج ذلك تبدو الأحوال كأنها قاحلة. إن حل مشكلة الإعلام الاقتصادي كم الأهمية بمكان بحيث هي التي تجعل المستهلكين والمستعملين على علم بوجود المنتجات، اختيار أنسبها أو أفضلها و المساهمة في العملية التنموية ذاتها.

هنا يجب الإشارة إلى أن ما توصل إليه اجتماع ممثلي وزارات الاتصال ومجموعة من الخبراء من مؤسسات الأعمار الصناعية و الاتصالات الفضائية في المدة الأخيرة، إلى بلورة تصور متكامل لمنظومة طريق سريع عربي للإعلام والمعلومات، يبقى غير كاف في نظرنا طالما و أن الأمر يتعلق بالإعلام والمعلومات خاصة بالمجال الفني، الإذاعي والتلفزيوني ولا يركز على الإعلام الاقتصادي و العلمي و التكنولوجي. إن النمو و التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص لا تحدث بدون أن تتحقق العملية الإنتاجية ودون أن تكون الفعالية والإنتاجية في مستوى إيجابي معين. مع الإشارة إلى أن التوجه الآن في البلدان المتقدمة هو التركيز على الاقتصاد الرقمي بما يتضمنه من خصائص مثل السرعة، التكلفة المنخفضة و المدخلات اللينة⁷ وكذا الشفافية.

2-2-3: اندام أو قلة فرص الاستثمار للمواطنين من الأقطار العربية والإسلامية:

إن الانفتاح الذي شهدته خاصة الاقتصاديات العربية في السنوات الأخيرة و التوجه نحو إعادة اعتبار دور القطاع الخاص⁸ أدى إلى بروز إمكانيات استثمارية معتبرة. لكن يبقى أن المشكلة الأساسية المرتبطة بذلك هي انخفاض

⁷: Soft inputs.

⁸: في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى الندوات العلمية التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية و حكومات الدول العربية والخاصة برجال الأعمال و مجتمع الأعمال كالندوة الأخيرة التي نظمت في الإمارات العربية المتحدة في شهر أكتوبر (شعبان) 2003.

مستوى الثقة في المستثمرين الداخليين الخواص. إن التغلب على هذه المشكلة يفرض تواجد الدولة بسياسة توجيهية تتضمن إجراءات وضمانات تدفع إلزاما القطاع الخاص نحو النشاطات المنتجة و المبدعة بالدرجة الأولى والأولى تركيزا. و ما قد يلاحظ من اهتمام متزايد للقطاع المصرفي و البنكي من طرف الخواص فهو دليل على تواجد الفرص في مختلف المجالات الاقتصادية داخل كل بلد.

خلاصة:

إن عصر التكتلات الحاضر يدفع بكل موضوعية إلى تكوين الاتحادات قصد تعزيز القوى و القدرات المختلفة من أجل التغلب على المشاكل و النقائص والتحديات المتنوعة. لكن، و حتى يتم ذلك، فلا بد من أن تتوفر عوامل منها ما هو من فعل الخالق و منها ما هو من أفعال و رغبات البشر.

إن عوامل مثل الجوار الجغرافي و اللغوي ليست كافية لإقامة سوق مشتركة بصفة آلية. فرغم أنها مسهلة إلا أنها أساسية كما تظهره التجارب الميدانية كالتجمع الأوروبي مثلا؛ عوامل أخرى مثل الإرادة السياسية و الفعلية و النظرة الاستراتيجية و البنية الاقتصادية هي ضرورية ليس إلا. و طالما أنه ليس هناك دولة يمكن لها أن تستقل اقتصاديا و تكنولوجيا، فإن الاستيراد و التصدير يبقيان عمليتين مستديمتين بين كل الدول و التكتلات. يبقى إذن الاعتناء بالجوانب التي تتعلق بالإنسان و التنظيم و القانون و التحفيز حتى تتعزز القدرات المشتركة أو المتباينة و يعم التبادل و الفائدة. و ما اليقظة الاستراتيجية و التكنولوجيا إلا سلاح يضمن المحافظة و تقوية تلك القدرات من أجل تنمية فعالة و مستدامة.

المواطن العربي أو الإسلامي يحتاج و له كل الحق أن تتحسن شروط حياته وعمله طالما أنه يعمل و يكد. فهو يحتاج ليس فقط أن يفخر به و يفخر هو

بدوره بالمنتجات الوطنية و لكن أساسا أن يستهلكها، سواء تم إنتاجها في موطن ميلاده أو في البلدان الشقيقة الأخرى. إن عملية إنتاج تلك المنتجات تفترض طبعا أن تكون جودتها في مستوى عال مما يدل على الأداء الجدي مما يرفع المعنويات. و عندما تكون تلك المنتجات متوفرة و يمكن الحصول عليها بدون عناء أو صعوبات، فإن سوقها يكون ناميا و مزدهرا.

و المستثمر الخاص العربي أو الإسلامي يحتاج بدوره إلى تشجيع و توجيه. فعندما يثبت قدراته و إمكانياته داخل بلده أولا، يكون بإمكانه أن يقتحم بعد ذلك الأسواق العربية الأخرى وحتى غيرها بكل اطمئنان و افتخار. أما أن تفتح كل الأبواب لكي يعظم أرباحه في نشاطات غير إنتاجية، فإن ذلك لا يساهم بفعالية في تنمية اقتصاد بلده و لا في بناء سوق عربية راقية ماديا و معنويا و ثقافيا، ناهيك عن تنافسية.

قائمة مراجع مختارة:

المنظمة العربية للتنمية الإدارية:

"الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية"

منشورات المنظمة، القاهرة. (1998)؛

أوكيل، م. س.

- "من أجل سياسات علمية و تكنولوجية فعالة في الوطن العربي" مداخلة إلى ندوة عالمية، زلتين - ليبيا؛ (1992)؛

- "من أجل تسيير فعال و هادف للمقولة المغاربية" الدورة الرابعة للجامعة الشتوية لمدينة مراكش - المغرب، أبريل (1993)؛

- "اليقظة التكنولوجية في البلدان النامية: بين النظرية و التطبيق" ندوة عالمية: المعهد العالي للتسيير، تونس؛ (1998).

- Angelier, J-P. Economie Industrielle, OPU, Alger, (1993);
- Drucker, P. Post Capitalist Society, Harper Business, New York, (1993);
- Freeman, C. Technology policy and Economic Performance, Pinter Publishers, London, (1987);
- Gborra, C. and Jellasi, T. Strategic Information Systems. John Willey & Son., (1994);
- Mandermerfpe, S. and Lovrlah, C. Competing through Services: Strategy and Implementation, Prentice Hall, USA, (1994)
- Porter, M. The competitive Advantages of Nations, Free Press, USA, (1990);
- Stalk, G. and Hout, T. Competing against time, The Free Press, (1990).

